



تقرير ملخص لورشة العمل

" توصيات الاستعراض الدوري الشامل وآلية التنفيذ والمتابعة "

بيروت 16 نيسان / ابريل 2016

نظمت هيئة متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل للائتلاف المدني حول لبنان بالشراكة وبدعم من المكتب الاقليمي لمفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ورشة عمل حول تقرير لبنان في مجلس حقوق الانسان، وبحضور كل من ممثلة المكتب الاقليمي للمفوضية السيدة ندى دروزة؛ مقرر اللجنة النيابية لحقوق الانسان النائب غسان مخيبر؛ ممثل المدير العام لقوى الامن الداخلي العقيد زياد قائدبيه؛ ممثل الاتحاد الاوروبي في لبنان السيدة مونيكاجاجاوي؛ وممثل اللجنة الدولية للصليب الاحمر السيدة نسرين الجريدي وبمشاركة جمعيات ومنظمات ونقابات وروابط من المجتمع المدني اللبناني والفلسطيني ونشطاء حقوق الانسان وإعلاميين واعضاء هيئة المتابعة وذلك في 14 نيسان / ابريل 2016 في فندق الرمادا بلازا (السفير سابقا).

بعد النشيد الوطني القى كلمة هيئة متابعة التوصيات الامين العام لمركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب السيد محمد صفا، شاكرا دعم مفوضية حقوق الإنسان والحضور. وانتقد صفا عدم تنفيذ ووفاء لبنان لتعهداته بتنفيذ توصيات الاستعراض العام 2010، وقال إن السبب هو خلافات الحكام وصراعاتهم على النفوذ والمحاصصة الطائفية، وليس فقط النزوح السوري وغياب الاستقرار السياسي.

وأضاف: على الرغم من ترحيبنا بموافقة لبنان على توصيات الاستعراض الدوري الشامل في 16 آذار 2016، إلا أن العبرة هي في التنفيذ، مشددا على عدة مطالب موجهة إلى الحكومة اللبنانية هي: وضع جدول زمني للتنفيذ والمتابعة؛ حوار جدي ومنظم مع هيئات المجتمع المدني؛ آلية تنظيمية أو لجنة رسمية لمتابعة تنفيذ التوصيات وإعداد المشاريع المطلوبة، مؤكداً أن التوصيات (130) بعد الدراسة اولية بسبب ال تكرار تصبح 42 توصية، كما أن التوصيات الـ 89 التي رفضت ايضا تصبح 39 وتوصية وهي نفسها الذي رفضها لبنان في استعراض 2010، وهي تشكل المطالب الأساسية للمجتمع المدني اللبناني والفلسطيني، وجوهر نضال ه ومطالبة المزمنة مطالباً الحكومة باعادة النظر بعملية الرفض.

ودعا السيد صفا إلى إطلاق ورشة وطنية حول التوصيات التي قبلت وتلك التي رفضت، تشارك فيها كل مؤسسات الدولة واصحاب المصلحة في كافة المناطق من جمعيات وهيئات.....الخ مقترحا التالي:



التعريف بالتوصيات من خلال حملة إعلامية واسعة وندوات وملصقات... الخ؛ دورات تدريبية حول الإستعراض الدوري الشامل؛ عقد مؤتمر لهيئات المجتمع المدني كل 5 أشهر للمتابعة والتقييم والرصد؛ اعتصام امام السراي الحكومي يوم الخميس الموافق 21 نيسان / ابريل 2016 الساعة 11 قبل الظهر وعلى أن يتم تسليم رئيس الحكومة مذكرة بالتوصيات؛ المشاركة في كافة حملات المناصرة؛ إصدار نشرة دورية كل ثلاثة أشهر عن مدى التقدم في تنفيذ التوصيات؛ مواكبة التوصيات مع التنسيق مع مفوضية الامم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان النيابية والهيئات والمنظمات الدولية.

والقت السيدة ندى دروزة ممثلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان كلمة بعد الترحيب، وشددت على اهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل، واثنت على الدور الأساسي للمجتمع المدني، وقالت إن العمل الحقوقي بمثابة فرصة على المستوى الدولي من خلال اعداد التقارير والمداخلات، مؤكدة أهمية الفترة مابين الاستعراضين لمراجعة التوصيات التي اقرت حول لبنان ومتابعة آليات تنفيذها وخاصة بوضع مجموعة من النشاطات والأهداف ومعايير واضحة لآليات الرصد من احصائيات وبيانات لعملية مراقبة وتنفيذ التوصيات. وازافت "كنا نرغب ان توافق الحكومة على كل التوصيات".

واعتبرت دروزة أن توقيع المفوضية اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي من شأنه أن يساعد لبنان على تنفيذ التزاماته، ويساعد الحكومة والبرلمان اللبناني على إنشاء هيئة أو مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لمتابعة إعداد التقارير الدورية ودعم الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والمنسجمة مع التوصيات من برامج التوعية وبرامج خاص مع المجتمع المدني عبر تقديم منح صغيرة التي تساهم في اعداد برامج التوعية حول تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

وشكرت السيدة دروزة هيئة المتابعة ومركز الخيام آملة أن يكون نتاج هذه الورشة خطة عمل واضحة بين المجتمع المدني والحكومة متمني النجاح للجميع.

ثم تحدث مقرر لجنة حقوق الانسان النيابية النائب غسان مخيبر، شاكرًا هيئة المتابعة والجهات الداعية ومركز الخيام وأن الوضع الحقوقي والانساني في لبنان "الذي يجسد أننا في أمس الحاجة إلى التعاون والتنسيق بين المجتمع المدني والهيئات الأخرى والهيئة النيابية، لأنه عمل معقد ويواجه معوقات تعيق عمله بالاضافة الى المصالح المالية والاقتصادية التي تحكمه".

واقترح التعاون بين مجلس النواب وهيئات المجتمع المدني على تنشيط آليات الاستعراض الدوري الشامل لازالة اي خلل في آلياته، وفهمه وخاصة لجهة الحكومة منتقيا عدم التعاون بين السلطات



الاجرائية في مرحلة صياغة تقرير الدولة، وانه لم يتسنى له الاطلاع، وتترك المجال واسعا امام الحكومة والمجتمع المدني ولا يلحظ مجلس النواب الذي له دور مهم بصفته ليس فقط التشريع ولكن في آلية المراقبة والمساءلة.

وطالب باعادة الاهتمام بالآلية ودمج مضمون الخطة الوطنية لحقوق الانسان بالاستعراض ووضع جدول لمراقبة ما طبقته الحكومة من توصيات وافق لبنان عليها مقترحا التالي: ضمن الاطار المطالب مواكبة التوصيات مع الخطة الوطنية عبر جدول مقارنة فيما بينها وربطها لخلق ديناميكية في العمل وتشكل بمثابة استراتيجية لتنفيذهما معا؛ آلية التنسيق والمتابعة في تنفيذ وتطوير الخطة الوطنية لحقوق الانسان وتخصيص ملصق يتضمن خلاصة توصيات الاستعراض الدوري الشامل والخطة الوطنية معا بما يسمح بتشكيل وتوزيع العمل للمتابعة ضمن إختصاص جمعيات المجتمع المدني؛ انشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان من قبل مجلس النواب ومطالبيا الحاضرين ان يكون إقرار القانون في سلم أولوياتنا ومن خلال المطالبة باعتباره تشريع الضرورة.

ثم عرض ممثل مؤسسة الكرامة في لبنان عضو هيئة المتابعة السيد سعد الدين شاتيلا، تقريراً موجزاً عن أنشطة هيئة المتابعة خلال الأشهر الماضية مؤكداً على ان هيئة المتابعة ترحب والمجال مفتوح لكل جمعيات وهيئات المجتمع المدني للانضمام حرصاً منا على توحيد الجهود والمصلحة العامة.

ثم تم توزيع المشاركين/ات الى خمسة مجموعات عمل، من أجل تحديد أولوياتها ضمن التوصيات، وكانت مجموعات العمل كالتالي: (1) الحقوق المدنية والسياسية وإختفاء قسري والتعذيب؛ (2) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والصحة والتعليم؛ (3) المرأة والطفل والاتجار بالبشر؛ (4) الاتفاقيات الدولية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛ (5) اللاجئين والمهجرين. (مرفق ربطا لائحة بالجمعيات المشاركة)

نتاج عمل المجموعات ومدخلات ونقاشات على النحو التالي :

➤ الحقوق المدنية والسياسية وإختفاء قسري والتعذيب

➤ **مناهضة التعذيب:** تعريف واضح بما يتناسب مع إتفاقية جنيف، التسريع في المحاكمات من

قبل السلطة القضائية، إصدار قانون يجرم مرتكبي التعذيب وآليات الرقابة والوقاية، تقديم

المساعدة وإعادة التأهيل لضحايا التعذيب، ضرورة قبول ودعوة الدولة اللبنانية بزيارة

المقررين الخاص بالتعذيب



- **السجون:** إعادة تأهيل وبناء سجون جديدة تتناسب مع المعايير الدولية، تفعيل العمل لنقلها إلى وزارة العدل، مطالبة البرلمان متابعة ومراقبة المال لتأهيل وبناء السجون،
- **عقوبة الإعدام:** قانون لالغاء عقوبة الاعدام، التصديق على اليوتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- **الارهاب:** وضع تعريف للارهاب وفق المعايير الدولية، تعديل القانون لجهة إختصاص المحكمة العسكرية وتعزيز استقلال القضاء اللبناني، وضع حد للإحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة الذي ترتكب من قبل الشرطة والقوات المسلحة، التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري، إنشاء لجنة وطنية للبحث عن المفقودين وقرار قانون المفقودين والمختفين قسريا.
- **حق التنظيم النقابي:** خاصة ضمن القطاع العام وتطبيق المادة 89

➤ **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والصحة والتعليم**

- **حقوق ذوي الاعاقة:** إصدار مراسيم تطبيقية وآلية لتنفيذ قانون 2000/220 لتشمل العمل (الكوتا والاجور) التعليم - الدمج - التوعية - تهيئة المباني - التدريب - الصحة... الخ
- **حق التعليم:** تطبيق إلزامية التعليم للجميع وإصدار التشريعات لتكفل التعليم لجميع المواطنين والمقيمين، وتطوير التعليم الرسمي وتعديل المناهج
- **العمال والحقوق الاقتصادية:** التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية العمال والعمال المهاجرين؛ وإلغاء نظام الكفيل؛ تصحيح الأجور وقرار سلسلة الرتب والرواتب؛ إقرار قانون ضمان الشبخوخة.
- **الصحة:** إقرار الضمان الصحي الشامل للجميع ليشمل المقيمين وخاصة طلاب الجامعة اللبنانية ضمن المستشفيات الحكومية.
- إصدار تشريعات التي تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين والمقيمين.



✚ المرأة والطفل والاتجار بالبشر

- **المرأة:** رصد الموازنات من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2011-2021، اعتماد التدابير المؤقتة (الكوتا 33%) بآليات التطبيق لتعزيز مشاركة النساء في المجال العام ، المساواة ضمن قانون العمل والضمان الاجتماعي، إقرار قانون الجنسية وتعديل قانون العقوبات والضمان الاجتماعي والعمل بما يضمن المساواة الكاملة مع الرجل ، تعديل قانون العنف الاسري لاسيما صندوق التعويضات والعمل لتوفير الحماية وبيوت أو مراكز ابواء آمنة للضحايا وتجريم الاغتصاب الزوجي، رفع التحفيزات عن إتفاقية السيداو، اقرار قانون مدني موحد للاحوال الشخصية
- **الطفل:** المصادقة على البرتوكول الاختياري حول إشراك الاطفال بالنزاعات المسلحة، تعديل القانون لناحية رفع سن التجريم الجنائي.
- **الاتجار بالبشر:** تعديل قانون 2011/164 لناحية حماية الضحايا وإسقاط المسؤولية الجزائية، خطة وطنية للحد من الاتجار بالبشر.

✚ الاتفاقيات الدولية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

- **المصادقة على جميع الاتفاقيات الدولية** وفي الوقت ذاته تعديل جميع القوانين والتشريعات الطائفية ووضع آليات لتنفيذها
- **إنشاء مؤسسة / هيئة وطنية لحقوق الإنسان** إقرار مشروع إنشائها في مجلس النواب والتشديد على إستقلاليتها، وضع استراتيجية وطنية لحقوق الانسان متضمنه حماية المدافع عن حقوق الانسان من أفراد مؤسسات وهيئات المجتمع المدني قابلة للتنفيذ، تشكيل هيئة وطنية من الحكومة تابعة لوزارة الخارجية لمتابعة التقارير الدورية الدولية وهيئة متابعة ومراقبة للتوصيات.

✚ اللاجئين والمهجرين

- **حق العمل:** قيام وزارة العمل بتسريع اعتماد المراسيم التنفيذية لتيسير دخول اللاجئين الفلسطينيين لسوق العمل العادي والاداري والمهني وإعطائهم الحق من الإستفادة الكاملة من تقديمات الضمان الاجتماعي بعد تسديد اشتراكاتهم.
- **حق التملك:** تعديل التشريعات التي تمنع اللاجئين من تملك العقارات



➤ الحق في الحماية: وضع إطار قانوني واضح يضمن الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين والمهجرين وتوفير نظام إداري فعال لحمايتهم.

➤ تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سوريا عبر تيسير تسجيلهم وتجديد تصاريح الإقامة ضمن آلية فعالة ولا سيما تسجيل الولادات من أجل تجنب حالات إنعدام الجنسية للمواليد الجدد.

➤ الحق مستوى معيشي لائق: وضع خطة تتحسس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للاجئين.

تلاها بعض المداخلات والمقترحات والتوضيحات حول عرض عمل المجموعات وابرز ما جاء بها حول ضبط المصطلحات وإعتماد لغة حقوق الإنسان، وإقتراح إنشاء مصلحة للسجون تضم الوزارات المعنية والمجتمع المدني، العمل ضمن هيئة المتابعة والحاضرين/ات لتشكيل هيئات متخصصة من أجل التحرك السريع والتوجهة للحكومة والوزارات المعنية والعمل ضمن الهيئة كمجموعة من أجل توحيد جهود المجتمع المدني.

وفي الختام على هامش ورشة العمل حضر وفد من الدول الاسكندنافية في مجلس حقوق الانسان في جنيف ودار نقاش حول طبيعة العلاقة والتعامل بين الحكومة مع منظمات المجتمع المدني و مطالبه.

ووافق المشاركون على تنظيم اعتصام بعنوان "اعتصام الاستعراض الدوري الشامل" من اجل إعلان توصيات هيئات المجتمع المدني ومطالبة الحكومة بتنفيذها، وتسليم رئيس الحكومة مذكرة بالتوصيات ولإنشاء آلية رسمية ووطنية لعملية التنفيذ والمراقبة والمتابعة ، وذلك يوم الخميس الموافق 21 نيسان الساعة 11 قبل الظهر امام السراي الحكومي - رياض الصلح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

هيئة متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل للائتلاف المدني

مقرر ورشة العمل ومعد التقرير: د. رامي الصالح، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) عضو
هيئة المتابعة

المرفقات:أولا: لائحة الجمعيات والهيئات المشاركة